نص ردن

▪ علاء حسن

جـــــــــرازكـــــاتم

بعد العديد من تنفيذ حوادث اغتيال باستخدام أسلحة مزودة بأجهزة كاتم الصوت ، طالت مسؤولين أمنيين وضباطا في الجيش و الشرطة فضلا عن موظفين حكوميين أعلن الناطق باسم وزارة الدفاع العقيد ضياء الوكيل العثور على معملين في العاصمة بغداد، لتصنيع أجهزة تستخدم في الأسلحة الكاتمة للصوت الأول في النعيرية والآخر بالحي الصناعي في شارع الشيخ عمر : "نحن نواصل ملاحقة العصابات الإجرامية ، وهذا الملف سوف يطوى قريبا "

ما أعلنه العقيد الوكيل لم يبدد المخاوف من استمرار عمليات الاغتيال بحسب خبراء أمنيين فأحدهم أكد أن المخاوف لن تنتهي وأحداث القتل بأسلحة مزودة بكاتم الصوت مستمرة ، وطالت مسؤولين أمنيين ، وضباطا فضلا عن المواطنين ونخشى أن تندرج مثل هذه الأعمال ضمن ما يعرف بالعنف السياسي وتصفية الحسابات بين الأطراف المتصارعة ".

الساحة العراقية بعد أن شهدت اندلاع أزمة سياسية مستعصية منذ نهاية العام الماضي ومازالت تراوح في مكانها نتيجة اتساع الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة ، وتصاعد لهجة تبادل الاتهامات حتى وصلت إلى دول الجوار وفرت الأجواء والبيئة الملائمة لتنفيذ أعمال العنف ، وهذه الحقيقة طالما أكدها القادة السياسيون ، وحذروا من تداعياتها ، ولاسيما أن الجارة سوريا يمكن أن تصبح بعد الإطاحة بالنظام الحالي مصدرا لتسلل المسلحين ، على الرغم من نشر المزيد من وحدات الجيش العراقي على الحدود بين البلدين .

ملف الكاتم وبحسب العقيد الوكيل سيطوى قريبا بشَرك الله بالخير سيادة العقيد ، ولكن قبل أن نطوي آخر صفحة نخشى فتح ملفات أخرى ، خصوصا أن مجلس النواب وحتى الآن اخفق في تشريع قانون حصر السلاح بيد الدولة ، فالنائب عن كتلة الأحرار حاكم الزاملي عضو لجنة الأمن والدفاع طالب رئاسة البرلمان بالإسراع في إقرار القانون لأنه سيضع ضوابط قانونية لحمل السلاح .

في حال إقرار مشروع القانون يعني أن عناصر الحماية حمايات المسؤولين والقادة السياسيين وأعضاء مجلس النواب السابقين واللاحقين سيتخلون عن أسلحتهم ، احتراما للقوانين والضوابط والأوامر ، وسيحمل كبيرهم "المكوار بوزن ٥ كغم " للدفاع عن الشخص المكلف بحمايته ، وكذلك في الدفاع عن شرف الأمة وإحباط محاولات التطاول على أرضها وسمائها ومياهها من أعداء العملية السياسية والمرتبطين بدول الجوار المعادية للتجربة الديمقراطية العراقية.

الجيش العراقي السابق كان يستخدم علامات توضع في بيريات جميع منتسبيه وبمختلف الرتب للتعرف على صنوفهم ، الدبابة للدروع ، وعلامة البرق للمخابرة ، والشعلة للمدفعية ، والأفعى لصنف الطبابة ، وبعد إغلاق ملف الكواتم، ستعتمد القوات المسلحة علامة "المكوار" أو الجراز للتعريف بصنف جديد ربما سيكون تحت اسم مكافحة مستخدمي الأسلحة المزودة بأجهزة كاتم الصوت ، ومع استمرار الأزمة السياسية الأطول في التاريخ الحديث ربما سيستعين المتخاصون بالجراز الكاتم كأحد أدوات تنفيذ العنف السياسي ، ولمنع انتقال هذا الملف الجديد إلى الشارع يجب أن يكون محصورا داخل المنطقة الخضراء المحصنة من الحسد .

وزارة الشباب: لا يحق لنا دهم القاعات الأهلية

هرمونات تبيعها محال التجهيزات الزراعية على هواة بناء الأجسام .. ومتخصصون يحذّرون

□ بغداد / دعاء آزاد

أجسام منفوخة وعضلات كبيرة تنمو بصورة غير طبيعية، إنه احد تأثيرات عصر السرعة على ما يبدو، إذ أن كثيراً من الشباب ممن يحاولون جعل أجسامهم مفتولة العضلات يحقنون عضلاتهم بهرمونات بشرية وحتى حيوانية وهي الأخطر على صحتهم لأنهم يريدون عضلات بأسرع وقت ولا يطيقون انتظار نموها مع التمارين الرياضية، ظاهرة تتسع يوما بعد آخر في القاعات الرياضية التي تستقطب الشباب خاصة مع غياب الرقابة على هذه القاعات .

وليد ٣٣ عاما ممن يهوى رياضة كمال الأجسام والمواظب على اللعب في القاعات الرياضية يشتري الحقنة الواحدة من الهرمونات بـ ٧٠ ألف دينار ،يقول في حديثه لـ "المدى" ، "نحن نعلم أن الهرمونات مضرة لكن أغلب أبطال العالم يتناولونها ولا تضرهم لأنهم يأخذونها بإشراف طبي وبكميات معينة وفترات متباعدة ،ومن ثم يتبعونها بتناول مضادات لإزالة أضرارها السلبية ،إذ لا يمكن صنع بطل دون هرمونات" .

ويتابع " أما في العراق فإن أغلب الشباب يتناولون الهرمونات الحيوانية وكثير منها تكون منتهية الصلاحية يشترونها من محال التجهيزات الزراعية ".

التستايسرون، ديكادروبولين، الكروثرمون، هي أبرز الهرمونات التي يتعاطاها الشباب الرياضي ،وهذه معروفة عالميا، تنمي العضلة بسرعة ويستمر تأثيرها إلى شهر ونصف الشهر حسب نوع الحقنة، وبعض الشباب يحقن صدره بها لتكبير عضلات هذه المنطقة.

علي عباس احد أبطال كمال الأجسام وصاحب قاعة رياضية بين في حديثه لـ "المدى"، إنني "واظبت على التمارين مدة ١٢ عاما دون أية هرمونات حتى أصبحت بطلا في هذه اللعبة لأن المسألة تحتاج إلى " وقت ،مبدياً استغرابه من الشباب في هذا الوقت الذي يريد بناء عضلاته بسرعة " .

ويضيف عباس "احد اللاعبين تناول كرياتين فأصيب بارتفاع اليوريا لديه لأن هذه المادة تترسب بالكلية وتحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لعدم معرفته بما تحتاج هذه المادة من كميات مياه ، وهو لايزال يعاني من آثارها السلبية بالرغم من مضي عامين على تناولها " .

مضيفاً "تأتيني كثير من العروض لترويج الهرومانت على اللاعبين في قاعتي لكني أرفض لعلمي بمضارها، مشيرا إلى أنه "في بعض الأحيان تصاب الذراع التي تحقن بهذه الهرمونات بتلوث نتيجة لطريقة الحقن الخاطئة أو بسبب الحقنة الملوثة.

وبين أن " المشكلة الأكبر هي في الشباب الذين لم يتجاوزوا الـ ١٧ عاما يتعاطون هذه الهرمونات ،وهذه تؤثر على صحتهم أكثر من الشخص الأكبر سناً " .

وطالب "وزارة الصحة و وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية بالإشراف على هذا القاعات الرياضية والفحص المستمر للاعبين وإغلاق محال بيع هذه الهرمونات ".

ويتابع "وان لا يسمح لأي شخص بفتح قاعة رياضية إلا من كان لاعباً أو على الأقل أن يكون من خريجي كلية التربية الرياضية ليكون لديه إلمام باللعبة.

ولفت إلى أن " القاعات الرياضية يجب أن تتوفر فيها شروط صحية هي غير موجودة في أغلب القاعات حاليا ،لذلك المفترض أن توضع ضوابط لفتح أي قاعة رياضية لأن الأمر أصبح غاية في الخطورة " .

ونبه إلى أن "مايشجع الشباب على تناول الهرمونات هو أن كثيراً من الرياضيين العراقيين يتناولونها ويدخلون البطولات المحلية إذ لا توجد فحوصات للهرمونات ،لذلك يسعى الشباب إلى تقليدهم " .

رئيس اتحاد الأطباء العراقيين صلاح حداد بيّن في حديثه لـ "المدى" خطورة هذه الهرمونات على صحة الإنسان بالقول "إنها تسبب العقم وتشمع الكبد وعجز الكلية ".

وذكر أن "الهرمونات تسببت بوفاة احد الشباب وآخر قطعت يده وكثيراً من هذه الحالات تتكرر يوميا ".

وزارة الشباب والرياضة من جانبها أكدت وعبر المتحدثة باسم الوزارة عاصفة موسى أن "الوزارة غير مسؤولة عن متابعة هذه القاعات إنما فقط القاعات ومراكز الشباب التابعة للوزارة .

وأشارت إلى أن " القاعات الأخرى هي مشاريع ربحية تابعة لأفراد وليس من صلاحية وزارة الشباب مراقبتها أو مداهمتها في حال وجود تلك المنشطات فيها ".

وطالبت موسى "بتشريع قانون يسمح للوزارة بمداهمة القاعات التي تروج أو تبيع هذه المنشطات ".

وبينت أن "الوزارة تقوم بجولات توعوية عن خطورة المنشطات في الأندية الرياضية ومراكز الشباب" مطالبة الجهات المعنية من وزارة الصحة ووزارة التجارة ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي وكذلك منظمات المجتمع المدني بالتعاون في منع هذه المنشطات.

وفي ما يخص فحص المنشطات في البطولات المحلية أفادت موسى أن "الوزارة لا تمتلك إمكانات لفحص اللاعبين المنشطات ،لذلك هي بصدد التعاقد مع مختبرات دولية معتمدة عالميا لإرسال الفحوصات لهم وثم يرسلون لنا النتائج .

---

15 طفلاً يلقون في السجن يومياً

كربلاء: تنامي ظاهرة التسوّل .. والحكومة تسعى للقضاء عليها

في المدن الدينية تجد منهم الكثير، نساء متلفعات بالغبار والى جانبهن أطفال ورجال كبار تسربلوا بأسمال ممزقة يأخذون جوانب الطرق المؤدية إلى العتبات المقدسة لاستدرار عطف الزوار وهم ينادون (من مال الله وعلى جيس الحسين) " . ربما يختصر الصحفي علي خضير هذه الصورة عن المتسولين ويضيف لها أن "الكثير من الصبية والشابات نجدهم يقفون عند تقاطعات الطرق أو يترددون على المطاعم بل حتى المولات" .

□ كربلاء / أمجد علي

ويشير خضير في حديثه لـ "المدى"، "انه موضوع أخذ حيزا كبيرا حتى بات من الظواهر الخطيرة في المجتمع التي تشبه الوباء الذي يعصف به ويجعله مجتمعا متأخرا وغير منتج وغير قادر على الخلق والإبداع بسبب خمول الفئات التي تمارس التسول واعتمادها بشكل رئيسي على هذه المهنة التي تدر الربح السريع دون عناء أو تعب " .

بينما يقول المواطن حسان احمد لـ "المدى"، "لا مهنة تبدأ بعوز واستسهال وتتحول إلى مرض لا شفاء منه"، موضحا أن "الأسباب عديدة ،منها عدم وجود قوانين تمنع مزاولة هذه المهنة وان كانت موجودة فهي غير مفعلة ،لذا يجب اتخاذ إجراءات رادعة ضد كل من يمتهن هذه المهنة حتى لا تنتشر بصورة كبيرة" .

فيما يرجع المواطن طالب حميد الأسباب إلى البطالة ويقول "عندما يكثر الشباب العاطل عن العمل ولا يجد من يأخذ بيده ليدله على تطوير مواهبه وتفعيلها فمن الطبيعي أن تتجه فئة منهم إلى التسول كطريقة لكسب العيش وكذلك اليأس وهنا لا ينظر الإنسان إلى الفرص السانحة أمامه لتطوير حياته وكل ما يفكر به هو انه مسكين فقير ليس بيده أن يفعل أي شيء .والحل يتمثل في توفير فرص عمل حتى يكون المتسولون مفيدين في المجتمع ويبتعدون عن التسول بالإضافة إلى وجوب ترسيخ المبادئ والمفاهيم الدينية التي تحث على التكافل الاجتماعي وضرورة مساعدة الآخرين " .

من جانبه أوضح رجل الدين الشيخ زهير الأسدي أن "ظاهرة التسول ناتجة من الظواهر التي يبتلى بها المجتمع ألا وهو الفقر الذي يعد حالة طبيعية لان الله سبحانه وتعالى جعل الناس يتفاوتون في أرزاقهم وعقولهم وهذا يؤدي إلى تفاوت في طبقات المجتمع فمنها الفقير ومنها الغني ،موضحا أن الغنى ابتلاء والفقر ابتلاء" .

وأشار إلى أن "الشريعة طلبت من الإنسان في حالة الفقر أن يتعفف ويقصد لطلب الرزق الحلال من الطرق التي رسمها له الله سبحانه وتعالى "، لافتا إلى أن " هناك عدة معالجات لظاهرة الفقر تتمثل في الحقوق الشرعية كالخمس والزكاة والكفارات ويجب على المؤمنين معالجتها في ما بينهم وكذلك المستحبات كالصدقة وهو الأمر الذي أكدت عليه الشريعة والأحاديث النبوية الشريفة بالإضافة إلى رعاية الدولة للناس الفقراء والقيام بالاهتمام بشأنهم خصوصا ونحن في بلد ينعم بالكثير من الخيرات والإمكانات الجيدة ولا يكون الحل بالتسول" .

واعتبر أن ظاهرة " التسول أصبحت مهنة اتخذها البعض للكسب السريع والمريح مؤكدا انه ليس من العيب إذا كان الإنسان محتاجا ويسأل الناس وإن كان الأفضل أن يتعفف لكن إذا لم يجد بديلاً فيسأل الناس بالطريقة التي تصون ماء وجهه" .

وبين الأسدي أن " هناك أساليب عديدة يتخذها المتسولون للحصول على المال منها استخدام الأطفال الصغار وكبار السن والعجزة والمعاقين والنساء المسنات فضلا عن استخدام الكلمات التي يستجلبون فيها رقة الناس وعطفهم مثل (أقسم عليك بالإمام الحسين وأمير المؤمنين وغيرها) أن تعطيني ،وهذا لا يستوجب على الإنسان إذا سمع هذا الكلام أن يعطيه لأنه قسم في غير محله حتى يعمل به الإنسان ولا يجب الأخذ به ،بل نرى أن استخدام هذه الأسماء الشريفة بهذا المجال يعد إهانة لهذه الأسماء المباركة وهي حالة يجب أن تحارب" .

ودعا "المؤمنين إلى أن يعرفوا لمن يعطون الصدقة ويمتنعون عن إعطاء الأموال لمثل هؤلاء لان الامتناع سيؤدي إلى تقليل هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية ويجعل المتسولين يتجهون إلى تغيير سلوكهم كما يقع على رجال الدين واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا فعل منكر ويجب أن تتم معالجته عن طريق بيان الروايات "

وشدد الأسدي على انه " يجب أن تنهض الدولة بمهامها في هذا الأمر وتوجه بإلقاء القبض على هذه الفئات وتقوم باستجوابهم والتحقيق معهم ومعاقبتهم إذا لم يثبت احتياجهم لان العقوبة أفضل زاجر لهذه الظاهرة ،أما إذا كانوا محتاجين فعلا فيجب أن تكون هناك دور متخصصة لرعاية هؤلاء الناس والاهتمام بهم ووجود مؤسسات لرعاية المحتاجين والمعاقين والفقراء وكذلك توفير دورا للعجزة لضمان عدم دخولهم في هذه المجالات " . إلى ذلك أكدت مستشار المحافظ لشؤون المرأة والتربية جميلة عبد المحسن "الظاهرة المستشرية يجب محاربتها لان فيها إساءة إلى الإسلام والى المدينة المقدسة ومكانة أهل البيت كونهم يتسولون بأسمائهم الشريفة مما يعطي صورة غير جيدة عن أئمة المسلمين " .

وتضيف عبد المحسن "إنها تمثل فرصة للاختراق الأمني المدروس والمخطط له باستثمار جهود المتسولين للأعمال الإرهابية أو استغلال عوزهم المادي لذلك"، مؤكدة أن "هناك إمكانية تبعيتهم إلى مؤسسات سرية تتبناهم لأغراض سلبية كما أنها تؤدي إلى توسيع ظاهرة الهجرة إلى المحافظة بذريعة انعدام أسباب توفير العائد المادي المناسب لهم في مواطنهم الأصلية" .وأشارت إلى أن "من بين المتسولين أطفالاً تسربوا من المدارس وخصوصا في الأحياء العشوائية "وتؤكد لا احد يمنعهم من رجال الأمن على الرغم من تشكيل لجنة من مديرية الشرطة والأحداث بهذا الخصوص حيث يتم يوميا مسك ما لا يقل عن ١٥ حدثا وإرسالهم إلى القاضي ولكن سرعان ما يتم الإفراج عنهم"، داعية إلى "تشريع قوانين صارمة ورادعة لممارسة هذه المهنة " .

مدير قسم التربية وعلم النفس في جامعة كربلاء عدنان مارد جبر اعتبر في حديث لـ "المدى"، " التسول ظاهرة مركبة ولها تأثيرات اقتصادية ونفسية واجتماعية سلبية على الفرد والمجتمع ويرجع البعض أسبابها إلى العوز المالي والاقتصادي وهو غير مبرر لان الكثير من العوائل تفتقر إلى المادة ولا تلجا لهذا التصرف ولكن السبب الرئيسي يعود إلى الأسباب النفسية التي تأتي من النظرة الدونية للذات بسبب التنشئة الاجتماعية غير الصحيحة وطبيعة المؤسسة الاجتماعية التي يتربى فيها الفرد"، موضحا أن الأمر "ينعكس على أسلوبه في الحياة والتي جعلت له بعدا نفسيا خاصا بالشعور بالنقص وامتهان الذات وعدم الثقة بالنفس وبذلك تتحطم كثير من الأبعاد والثوابت النفسية عند هكذا أشخاص وقاموا بممارسة هذا العمل وعندما حصلوا على منافع سريعة ومردودات مادية أصبحوا يمارسونه بصورة معتادة"

ويشير جبر إلى أن "علاج هذه الظاهرة يتطلب تضافر جميع الجهود وتوافق الرؤى ووضع خطط إستراتيجية مناسبة للقضاء عليها تتمثل في وضع برنامج اقتصادي خاص بهذه الفئة وإدخالهم إلى مؤسسات ومنظمات تهتم بشأنهم ودور للرعاية الاجتماعية فضلا عن متابعة الأفراد الممارسين لمهنة التسول للوقوف على أهم أسباب ودواعي تفشي هذه الظاهرة كما يمكن تجنبها عن طريق تحصين الأسرة التي تعد الحاضنة الأولى وأولاء السنين الخمس الأولى من حياة الطفل عناية خاصة لرعايته وإشباع رغباته وحاجاته الأساسية والسيطرة على سلوكياته"، مشيرا إلى أن "معظم المتسولين ينحدرون من اسر مفككة ومتشردة وهم نتاج طبيعي لهذا التفكك. " .